



Distr.: General
23 March 2011

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



Arabic
Original: English

UNEP

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة



اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة
المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات
آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية
مؤتمر الأطراف
الاجتماع الخامس
جنيف، ٢٠ - ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١
البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل متصلة بتنفيذ الاتفاقية: حالة التنفيذ

العمليات التنظيمية الحالية الخاصة بالمواد الكيميائية وعلاقتها بتعريفات المواد الكيميائية
المخطورة أو المقيدة بشدة الواردة في المادة ٢ من اتفاقية روتردام

مذكرة من الأمانة

١ - استعرض مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، في اجتماعه الرابع، وثيقة أعدتها الأمانة عن قضايا التنفيذ (UNEP/FAO/RC/COP.4/11) عرضت نتائج استعراض أولي للمعلومات التي تم جمعها على مدى السنوات العشر السابقة والاتجاهات الناشئة المحتملة على مدى السنوات الخمس الماضية في تنفيذ الأحكام الرئيسية من الاتفاقية. وكان القصد من الوثيقة استعراض التقدم المحرز وتحديد الدروس التي يمكن استخلاصها فيما يتعلق بالإخطارات بالإجراءات التنظيمية النهائية، وتركيبات المبيدات الشديدة الخطورة، والردود المتعلقة بالاستيراد.

٢ - وبعد مناقشة المعلومات، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة، في مقرره ار - ١/٤، أن تضطلع باستعراض للعمليات التنظيمية الراهنة للمواد الكيميائية بغية تحديد علاقتها بتعاريف المواد الكيميائية

المخطورة أو المقيدة بشدة الواردة في المادة ٢ من الاتفاقية، وأن تقدم نتائج استعراضها إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه العادي المقبل للنظر فيها. ويرد الاستعراض المذكور في مرفق هذه المذكرة.

الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف

٣ - قد يرغب مؤتمر الأطراف في اتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) النظر في الخبرة التي اكتسبتها الأطراف في تقديم الإخطارات بالإجراءات التنظيمية النهائية بشأن المواد الكيميائية الصناعية ومبيدات الآفات الخطرة عملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية؛
- (ب) النظر في الملاحظات التي أبدت في الاستعراض بشأن ما للقرارات التنظيمية الخاصة بمراقبة المواد الكيميائية الصناعية ومبيدات الآفات من علاقة محتملة بتعريف المواد الكيميائية المخطورة والمواد الكيميائية المقيدة بشدة الواردين في المادة ٢ من الاتفاقية؛
- (ج) وضع توصيات لاتخاذ إجراءات تؤدي إلى تحسين أنشطة تقديم الإخطارات من الأطراف عملاً بأحكام المادة ٥.

العمليات التنظيمية الحالية الخاصة بالمواد الكيميائية وعلاقتها بتعريفات المواد الكيميائية الخطورة أو المقيدة بشدة الواردة في المادة ٢ من الاتفاقية

مقدمة

١ - تشمل المادة ٢ من اتفاقية روتردام التعريفين التاليين لعبارة "مادة كيميائية خطورة" وعبارة "مادة كيميائية مقيدة بشدة":

يعني مصطلح "مادة كيميائية خطورة" أي مادة كيميائية حُطرت جميع استعمالاتها في فئة استخدام أو أكثر، بموجب إجراء تنظيمي نهائي بغرض حماية صحة البشر أو البيئة. وتشمل المواد الكيميائية التي تم رفض الموافقة عليها في استخدام المرة الأولى أو سحبها جهة صناعية من السوق المحلية أو سُحبت من النظر فيها مرة أخرى في عملية الموافقة المحلية وحيثما يوجد دليل واضح على أن ذلك الإجراء قد اتخذ لحماية صحة البشر أو البيئة؛

يعني مصطلح "مادة كيميائية مقيدة بشدة" أي مادة كيميائية تُحظر جميع استعمالاتها تقريباً في فئة استخدام واحدة أو أكثر، بموجب إجراء تنظيمي نهائي بغية حماية صحة البشر أو البيئة ولكن تظل لها استخدامات محددة معينة مسموح بها. وتشمل أي مادة كيميائية تم رفض الموافقة على جميع استخداماتها تقريباً أو سحبها جهة صناعية من السوق المحلية أو سُحبت من النظر فيها مرة أخرى في عملية الموافقة المحلية وحيثما يوجد دليل واضح على أن ذلك الإجراء قد اتخذ لحماية صحة البشر أو البيئة.

٢ - وتقضي المادة ٥ من الاتفاقية بأن على كل طرف اعتمداً إجراءً تنظيمياً نهائياً بحظر مادة كيميائية أو تقييدها بشدة أن يحظر الأمانة كتابةً بهذا الإجراء في أقرب وقت ممكن، على أن لا يتجاوز ذلك بأية حال من الأحوال ٩٠ يوماً من تاريخ بدء سريان الإجراء. ويجب أن يتضمن الإخطار المرسل وفقاً لهذا البند المعلومات المطلوبة بمقتضى المرفق الأول للاتفاقية، متى ما كانت متاحة.

٣ - ولكي يُنظر في إدراج مادة كيميائية في المرفق الثالث للاتفاقية، يجب أن تكون الأمانة قد تلقت إخطاراً واحداً على الأقل باتخاذ إجراء تنظيمي نهائي بحظر المادة الكيميائية أو تقييدها بشدة من كل من إقليمين من أقاليم الموافقة المسبقة عن علم.

٤ - وتشكل الإخطارات بالإجراءات التنظيمية النهائية عنصراً رئيسياً في نجاح تنفيذ الاتفاقية. فهذه الإخطارات تيسر تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية المحتملة الخطورة، وتحديد المواد الكيميائية التي يجتمل ترشيحها للإدراج في المرفق الثالث للاتفاقية، وبالتالي، للإدراج في إجراء الموافقة المسبقة عن علم.

٥ - وخلال مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية التي جرت في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف، لاحظ بعض الممثلين أن عدد الأطراف التي تقدم الإخطارات، وعدد الإخطارات التي قدمتها الأطراف، كانا أقل مما كان متوقعاً. وذكروا أن من الأسباب المحتملة لذلك أن تعريف المواد الكيميائية "الخطورة" و"المقيدة بشدة" الواردين في الاتفاقية قد لا يتوافقان مع أنواع القرارات التنظيمية التي تتخذها الأطراف على الصعيد الوطني.

٦ - وعملاً بالطلب الوارد في المقرر ١٠ ر - ١/٤، اضطلعت الأمانة باستعراض للعمليات التنظيمية الحالية للمواد الكيميائية، بغية تحديد علاقتها بتعريف المواد الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة الواردين في المادة ٢ من الاتفاقية. وفيما يلي نتائج الاستعراض.

العمليات التنظيمية الخاصة بمبيدات الآفات

٧ - تم وضع العمليات التنظيمية الخاصة بمبيدات الآفات قبل وقت طويل من تطبيقها على المواد الكيميائية الصناعية. وقد تم التسليم بأنه، بالنظر إلى أن المبيدات نشطة بيولوجياً، فمن الضروري أن يكون هناك فهم دقيق لاستعمالها المعترمة، وفعاليتها في مكافحة الآفات، وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والسامة، قبل استخدامها ثم إطلاقها في البيئة. وعادة يمكن أن تكون هناك ما يصل إلى عدة مئات من المكونات الفعالة للمبيدات مسجلة في بلد ما، مع الآلاف من التركيبات المستندة إلى تلك العناصر النشطة.

٨ - وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو، وُضعت تشريعات في وقت مبكر، منذ الأربعينات والخمسينات، تقتضي من الصناعة تقديم بيانات اختبار واسعة النطاق تبرهن على الفعالية والسلامة، وتعد شرطاً أساسياً للحصول على إذن بتسويق المبيد. وفي إطار هذه العملية، التي يشار إليها عادة باسم "التسجيل السابق للتسويق"، تسجل الحكومات عادة كل مبيد آفات وكل استعمالاته المقترحة، بما في ذلك ما إذا كان المنتج مخصصاً للاستخدام من جانب أخصائيي الاستعمال والمزارعين والفئات الأخرى من المستعملين و/أو الجمهور.

٩ - وتشمل عملية التسجيل السابق للتسويق تقيماً للمكونات الفعالة ولتركيبية نموذجية تشتمل على المادة الفعالة إلى جانب مواد كيميائية أخرى يشيع استخدامها في المستحضرات التجارية، مثل المذيبات والمستحلبات. ويجب الكشف عن التركيبة الكاملة للمبيد أثناء عملية التسجيل السابق للتسويق. وفي حين يركز التقييم على العنصر النشط فإن البرامج تقوم أيضاً بتقييم المخاطر الصحية والبيئية للمواد الكيميائية الأخرى التي تحتوي عليها الخلائط التجارية.

١٠ - وتعدّ البيانات المطلوبة حالياً لتسجيل المبيدات أكثر صرامة من البيانات التي كانت مطلوبة قبل عدة عقود. ويترتب على ذلك تكبّد الجهة التي تقترح طرح المبيد في السوق تكاليف كبيرة، تتجاوز في بعض الحالات عشرات الملايين من الدولارات، لإعداد مجموعة كاملة من بيانات التسجيل السابق للتسويق. ويقوم مصنعو المبيدات بموازنة تكاليف طرح المنتج في السوق موازنة دقيقة مقابل العائد المحتمل لاستثماراتهم. وبما أن المصنعين يدركون أنواع المخاوف التي تساور المسؤولين التنظيميين بشأن المخاطر الصحية والبيئية فإن احتمال أن يسعوا إلى تسجيل المبيد يكون أقل إذا أظهرت بيانات الاختبارات وجود مخاوف بشأن المعايير الرئيسية التي سيتم تقييمها في عملية التسجيل السابق للتسويق. وقد يؤدي هذا السلوك من جانب المصنعين إلى تسجيل مبيدات آفات أكثر أماناً لا تتطلب فرض ضوابط استثنائية، ومما يسهم في تقديم عدد أقل من الإخطارات بموجب المادة ٥ من الاتفاقية.

١١ - وعلاوة على الفحص السابق للتسويق، المطلوب لمبيدات الآفات، فإن برامج وطنية كثيرة تُخضع المبيدات المستخدمة لبحوث ودراسات رصد بعد التسجيل، للبت فيما إن كان قد تم تحديد المخاطر البيئية والمهنية تحديداً كافياً خلال لاستعراض التسجيل السابق للتسويق.

١٢ - وتقضي بعض البرامج الوطنية أيضاً بإجراء إعادة تقييم منتظمة للمبيدات الجارية استخدامها بعد فترة من الاستخدام الميداني، للتأكد من أن المنتجات التي تم تسجيلها قبل سنوات عديدة قد أُعيد تقييمها على أساس المعايير ومتطلبات البيانات الأكثر حداثة. وقد يُطلب من المصنعين تقديم بيانات جديدة أو إضافية، تحت طائلة شطب تسجيل المنتج. وإذا تبين من عملية إعادة التقييم أن المخاطر المرتبطة باستخدام المبيد غير مقبولة، فقد يخضع استخدام المبيد لضوابط أكثر إحكاماً أو، في الحالات التي يتبين فيها أن المخاطر غير قابلة للسيطرة عليها، قد يُلغى التسجيل فيما يتعلق باستخدامات محددة أو قد يلغى تسجيل المبيد بالكامل. وينبغي أن تفي المبيدات الخاضعة لهذه الضوابط بالتعريفين الواردين في الاتفاقية للمواد الكيميائية "المخطورة" و/أو "المقيدة بشدة"، ويكون تقديم الإخطارات المطلوبة بموجب المادة ٥ متوقعاً في هذه الحالات.

١٣ - وقد تترتب تكاليف كبيرة عن أي اختبارات مطلوبة أثناء إعادة تقييم مبيد الآفات. ويمكن أن تكون تكلفة هذه الاختبارات مرتفعة بما يكفي لأن يترك المسجل تسجيل المبيد ينقضي إذا ما تبين له أن المنتج لن يدرّ عائداً كافياً مقارنة بتكاليف الاختبار. بيد أن المسجل يمكن أيضاً أن يتخذ قرار ترك التسجيل ينقضي إذا كان يبدو من المرجح أن تسفر هذه الاختبارات عن ظهور مخاطر صحية أو بيئية غير مقبولة. وقد لا يكون بمقدور الجهة التنظيمية أن تحدد السبب في قرار المسجل بأن يترك التسجيل ينقضي، ويمكن لهذا الأمر أن يمنع الطرف من أن يحدد ما إن كان عليه التزام بأن يقدم إخطاراً بموجب المادة ٥ في هذه الحالات. وقد يسهم هذا السلوك من جانب المصنعين في جعل عدد الإخطارات المقدمة بموجب المادة ٥ أقل من المتوقع.

١٤ - وقد تعاونت البلدان المتقدمة النمو في برامجها الخاصة بالمبيدات منذ عام ١٩٧١ من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما أسفر عن وضع أساليب قياسية لاختبار الخصائص الفيزيائية والكيميائية والسمية، وممارسات مخبرية جيدة لتنفيذ أساليب الاختبار، وإبرام اتفاق بشأن القبول المتبادل للبيانات التي يتم الحصول عليها باستخدام الاختبارات التي تجرى وفقاً للممارسات المخبرية الجيدة. وقلل هذا النهج من الحاجة إلى إجراء اختبارات متكررة فيما يتعلق بتسجيل المبيدات في ولايات قضائية متعددة، وحال دون إقامة حواجز جمركية محتملة على التجارة. ومع استمرار تبادل المعلومات بشأن تقييم المخاطر وتقييم ممارسات إدارة المخاطر، أتاح هذا النشاط التعاوني اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مبيدات الآفات التي يجري العمل على تسجيلها أو يُعاد تقييمها في الوقت نفسه في أكثر من بلد واحد.

١٥ - ويبدو حالياً أنه يجري تطوير عدد أقل من المكونات النشطة للمبيدات وطرحها في السوق، وهو عامل يمكن أن يسهم في تقليل عدد الإخطارات المطلوبة بموجب المادة ٥. وعلاوة على ذلك، ومقارنة بالأجيال السابقة من مبيدات الآفات، تتميز المبيدات الأحدث بأنها:

(أ) أقل سمية؛

(ب) تستند نهج أكثر شمولية لمكافحة الآفات وإدارة مبيدات الآفات؛

(ج) أكثر دقة من حيث الآفات المستهدفة، وذات نشاط أضيق نطاقاً وآثار أقل على

الكائنات العضوية غير المستهدفة؛

(د) محدودة في نطاق استخدامها (على سبيل المثال، توجد أزواج محددة من الآفات والمحاصيل)، ويوجد احتمال أقل بأن يتم توسيع نطاق تسجيلاتها الأصلية لتشمل استخدامات إضافية؛

(هـ) تستعمل بواسطة أساليب استعمال محسنة تقلل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة على من يستخدمونها وعلى الكائنات العضوية غير المستهدفة وعلى البيئة.

١٦ - ويمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى التقليل من الشواغل الصحية والبيئية التي تثيرها المبيدات الأحدث، وبالتالي إلى التقليل من الإخطارات المطلوبة بموجب المادة ٥.

١٧ - وإضافة إلى النقاط التفصيلية الواردة أعلاه، تُقدّم الملاحظات العامة التالية بشأن ما للقرارات التنظيمية المتخذة في تسجيل المبيدات وإعادة تقييمها من علاقة محتملة بتعريف المواد الكيميائية "المحظورة" و"المقيدة بشدة" الواردين في المادة ٢ من الاتفاقية:

(أ) يتم على نحو متزايد تخفيض عدد الاستخدامات المحددة للمبيدات، ويتم سحب المبيدات من الأسواق الوطنية من جانب المسجلين أو سحبها من التسجيل السابق للتسويق أو استعراض إعادة التقييم، بسبب عوامل اقتصادية، ألا وهي أن تكاليف إجراء الاختبارات قد تتجاوز الأرباح المستقبلية المحتملة؛

(ب) هناك مشاكل في تفسير مصطلح "مقيدة بشدة" عندما يكون هناك عدد من القرارات التنظيمية التي اتخذت على مدى فترة طويلة من الزمن، مما أدى إلى تخفيض تدريجي و/أو وقف إنتاج و/أو استخدام المبيدات الأقدم في نهاية المطاف. وهو أمر يثير مسألة ماهية المعايير المرجعية التي يمكن استخدامها لتحديد الوقت الذي يصبح فيه أحد الضوابط تقييداً شديداً؛

(ج) يمكن أن يقرر المسجل عدم إعداد المزيد من البيانات عن مبيد الآفات في مرحلة التسجيل السابق للتسويق، أو أن يقرر عدم إعادة تقديم الملف الخاص بالمبيد لإعادة تقييمه إذا كان الاحتمال الغالب هو عدم الموافقة على المبيد بسبب خصائص الثبات والتراكم البيولوجي والسمية، أو بسبب عدم مقبولية الآثار على الصحة البشرية والبيئة. وفي هذه الحالات، لا يجري حظر هذه المبيدات أو تقييدها بشدة، على الرغم من عدم وجود موافقة على استخدامها. وفي هذه الحالات، لن يقدم إخطار بموجب المادة ٥.

العمليات التنظيمية للمواد الكيميائية الصناعية

١٨ - في حين قد يسجل ما يصل إلى عدة مئات من المكونات النشطة للمبيدات في بلد ما، توجد عشرات الآلاف من المواد الكيميائية الصناعية قيد الاستخدام التجاري في أي وقت، ويتغير مزيج المواد الكيميائية تغيراً مستمراً بسحب المواد الكيميائية الأقدم من الاستخدام بينما يتم إدخال مواد كيميائية جديدة في التجارة بمعدل بضع مئات كل عام. وخلافاً للمبيدات، لم تسجل المواد الكيميائية الصناعية الموجودة حالياً للاستخدام، ولا يدرك العديد من البلدان هويات أو كميات المواد الكيميائية المستخدمة داخل حدودها.

١٩ - وعلاوة على ذلك فإن معظم المواد الكيميائية الصناعية المستخدمة في أي وقت معين تنتج بكميات صغيرة نسبياً، كما يتضح من البيانات التالية من الاتحاد الأوروبي واليابان:^(١)

(أ) حوالي ١ في المائة من جميع المواد الكيميائية الموجودة في السوق ينتج بكميات أكبر من مليون طن سنوياً، وتمثل هذه الكميات أكثر من ٧٥ في المائة من الحجم الكلي للإنتاج السنوي من جميع المواد الكيميائية؛

(ب) نحو ٩٠ في المائة من جميع المواد الكيميائية الموجودة في السوق ينتج بكميات أقل من ١٠.٠٠٠ طن سنوياً، وتمثل هذه الكميات نحو ١ في المائة من الحجم الكلي للإنتاج السنوي من جميع المواد الكيميائية.

٢٠ - ونتيجة لإنتاج المواد الكيميائية الصناعية وتوزيعها وتحويلها على الصعيد العالمي، يوجد حالياً في السوق العالمية مئات الآلاف من المنتجات والأصناف والتركيبات المحتوية على هذه المواد الكيميائية. وقد أدى تزايد عولمة الصناعة إلى انتقال الإنتاج الواسع النطاق للعديد من المواد الكيميائية الأساسية إلى البلدان النامية، وأدى ذلك إلى تزايد تقدير الحكومات في جميع البلدان بغض النظر عن مستوى تنميتها لضرورة الرقابة التنظيمية على المواد الكيميائية الصناعية.

٢١ - وتختلف النهج التنظيمية المستخدمة لتقييم وإدارة المواد الكيميائية الصناعية اختلافاً كبيراً عن تلك المستخدمة لمبيدات الآفات. وبصورة عامة، صممت النهج المستخدمة في اتخاذ القرارات بشأن تقييمات المخاطر الصحية والبيئية للمواد الكيميائية الصناعية للأغراض التالية:

(أ) التعامل مع الأعداد الكبيرة من المواد الكيميائية الجديدة والقائمة (أي المستخدمة)؛

(ب) مراعاة أن البيانات المتاحة عن المواد الكيميائية الصناعية أقل كثيراً من البيانات المتاحة عن مبيدات الآفات في كثير من الأحيان؛

(ج) إدراج عمليات فحص المواد الكيميائية الصناعية بالاستناد إلى خصائص مثل الثبات في الوسائط البيئية، والتراكم البيولوجي المحتمل، والسمية، وإمكانية الإنتاج الواسع النطاق أو إطلاق المادة الكيميائية في البيئة.

٢٢ - وتوجد عمليات منفصلة في العديد من الدول الأطراف لتقييم المخاطر الصحية والبيئية للمواد الكيميائية الصناعية الجديدة والقائمة. إلا أن نوعي العمليات كليهما نفذاً في وقت أقرب من وقت تنفيذ العمليات الخاصة بمبيدات الآفات، وهما أكثر شيوعاً في البلدان المتقدمة منهما في البلدان النامية، ولا سيما في حالة العمليات الخاصة بالمواد الكيميائية الجديدة. ويرجع جانب كبير من ذلك إلى المبادرات العديدة التي اتخذتها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المواد الكيميائية الصناعية في السبعينات.

٢٣ - وقد استُحدثت في السبعينات في العديد من البلدان المتقدمة برامج تنظيمية للمواد الكيميائية الصناعية القائمة، وذلك في حالات عديدة كرد فعل لما أعربت عنه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون

(١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *OECD Environmental Outlook for the Chemicals Industry* (باريس، ٢٠٠١).

والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٧٣ من حاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية لمراقبة استخدام الزئبق^(٢) والمواد الثنائية الفينيل المتعددة الكلور^(٣) وإطلاقها في البيئة. ووفرت التشريعات التي استحدثت خلال هذه الفترة للحكومات السلطة اللازمة لإجبار الصناعة على تقديم معلومات تجارية وصحية وبيئية بشأن مواد كيميائية محددة، لاستخدامها في إجراء تقييمات المخاطر ولفرض تدابير إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمواد الكيميائية التي تفرض مستويات غير مقبولة من المخاطر على الصحة البشرية أو البيئة.

٢٤ - وتبعاً لذلك، عززت البلدان الأعضاء في المنظمة جهودها خلال الثمانينات والتسعينات لوضع نهج نظامية^(٤) لتوحيد الأولويات بشأن المواد الكيميائية الصناعية القائمة وتقييم وإدارة المخاطر الناجمة عنها. ونفذ العديد من البلدان المتقدمة هذه النهج على المستوى الوطني. والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً برنامجاً واسع النطاق لإعداد مجموعات من البيانات الأساسية عن الآلاف من المواد الكيميائية الصناعية ذات حجم الإنتاج الكبير - وهو نشاط مستمر إلى اليوم.

٢٥ - وفي إطار الاتحاد الأوروبي، دخلت لائحة تنظيم تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها والترخيص بها وتقييمها (REACH) (لائحة تنظيم المواد الكيميائية) حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وساهمت اللائحة في تبسيط وتحسين الإطار التشريعي السابق بشأن المواد الكيميائية في الاتحاد الأوروبي^(٦). وتمثل الأهداف الرئيسية للائحة في ضمان مستوى مرتفع من الحماية للصحة البشرية والبيئة من المخاطر التي يمكن أن تشكلها المواد الكيميائية، وتعزيز القدرة التنافسية والابتكار. وتلقي اللائحة بالمسؤولية عن تقييم وإدارة المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية وتوفير المعلومات الملائمة عن السلامة لمستعملها على عاتق المصنعين. وفي موازاة ذلك، يجوز للاتحاد الأوروبي أن يتخذ تدابير إضافية بشأن المواد الشديدة الخطورة حيثما تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تكميلية بهذا الشأن على مستوى الاتحاد الأوروبي. وقد أنشئت الوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية لإدارة جميع المسائل المتعلقة بلائحة تنظيم المواد الكيميائية وتصنيف المواد والخلائط ووسمها وتعبئتها وتغليفها.

٢٦ - وثمة تدبير آخر هام لمراقبة المواد الكيميائية الصناعية القائمة وهو بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، الملحق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، والذي وضع في عام ١٩٨٧ وينفذه ١٩٦ طرفاً. ويعتبر البروتوكول على نطاق واسع معاهدة بيئية دولية ناجحة، وقد أدى تنفيذه إلى إخضاع أكثر من ٣٠٠ مادة كيميائية صناعية لتدابير مراقبة فعالة أو إنهاء إنتاجها و/أو استخدامها. وبفضل التمويل في إطار الآلية المالية للبروتوكول، تمكنت البلدان النامية من إنشاء وحدات على المستوى القطري لتنفيذ المتطلبات الوطنية التي يقضي بها البروتوكول. ونفذت البلدان على اختلاف مراحل التنمية

(٢) توصية المجلس بشأن تدابير الحد من جميع انبعاثات الزئبق التي يتسبب فيها الإنسان إلى البيئة، ١٩٧٣ [C(73)172/Final].

(٣) مقرر المجلس بشأن حماية البيئة بمراقبة المواد الثنائية الفينيل المتعددة الكلورة، ١٩٧٣ [C(73)1(Final)].

(٤) مقرر - توصية المجلس بشأن الدراسة المنهجية للمواد الكيميائية القائمة، ١٩٨٧ [C(87)90/Final].

(٥) مقرر - توصية المجلس بشأن الدراسة التعاونية للمواد الكيميائية القائمة والحد من مخاطرها، ١٩٩٠ [C(90)163/Final].

(٦) http://ec.europa.eu/enterprise/sectors/chemicals/reach/index_en.htm

فيها تدابير المكافحة الفعالة ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها، وتم بنجاح استبعاد العديد من المواد الكيميائية من السوق العالمية أو تقييد استخدامها بشدة.

٢٧ - وفي السبعينات، استُحدثت في بعض البلدان المتقدمة برامج تنظيمية لفحص المواد الكيميائية الصناعية قبل استغلالها تجارياً. وفي عام ١٩٨٢، اتفقت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية على مجموعة دنيا من البيانات التي يمكن للبلدان الأعضاء استخدامها في إجراء تقييم يسبق تسويق المواد الكيميائية الصناعية الجديدة^(٧)، بما في ذلك بيانات لتقييم المخاطر الصحية والبيئية الناجمة عن هذه المواد الكيميائية. وفي حين تتطلب المبيدات قبل تسجيلها للاستخدام تقديم مجموعات واسعة النطاق من البيانات السابقة للتسويق، فإن المواد الكيميائية الصناعية الجديدة تتطلب تقديم بيانات أقل كثيراً، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتقليل صرامة شروط الاستخدام.

٢٨ - وتقضي بعض البرامج التنظيمية الخاصة بالمواد الكيميائية الصناعية الجديدة بأن تطلب الجهة التنظيمية بيانات اختبار علاوة على المتطلبات الدنيا؛ أو أن تفرض قيوداً على الاستخدامات المسموح بها؛ أو أن تشترط تقديم إخطار في المستقبل إذا اقترحت استخدامات إضافية أو إذا تجاوزت الكميات المنتجة أو المستوردة أو المستخدمة الكميات المحددة.

٢٩ - وبصفة عامة، تميل البرامج التنظيمية الجديدة للمواد الكيميائية الصناعية إلى استخدام نهج تنظيمية أبسط من النهج الخاصة بمبيدات الآفات الجديدة، وذلك نتيجة لما يلي:

- (أ) عدد المواد الكيميائية الصناعية التي يلزم تقديم الإخطارات بشأنها أكبر كثيراً؛
- (ب) كميات البيانات والمعلومات التي تقدم في الإخطارات محدودة نسبياً؛
- (ج) الأطر الزمنية التي تنطوي عليها في العادة عملية صنع القرار قصيرة، نتيجة لعدد الإخطارات الكبير؛
- (د) العديد من المواد الكيميائية الصناعية لا يقصد مطلقاً إدخالها في البيئة، ولا يمكن أن توجد إلا في نظم مغلقة (مثلاً المواد الكيميائية التي هي مواد وسيطة تستخدم داخل المواقع لإنتاج مواد كيميائية أخرى)؛
- (هـ) استخدامات المواد الكيميائية الصناعية تحددها خصائصها الفيزيائية والكيميائية، وليس نشاطها البيولوجي (الذي هو الخاصية المميزة للمبيدات).

٣٠ - وتقدم الملاحظات العامة التالية بشأن ما للقرارات التنظيمية التي تتخذ في تقييم المواد الكيميائية الصناعية الجديدة والقائمة من علاقة محتملة بتعريف المواد الكيميائية "المخطورة" و"المقيدة بشدة" الواردين في المادة ٢ من الاتفاقية:

- (أ) نفذت في جميع البلدان بموجب بروتوكول مونتريال تدابير رقابية لحظر أو تقييد المواد المستنفدة للأوزون تقييداً شديداً، تشمل ٣٤٥ مادة كيميائية صناعية (مثلاً مركبات الكربون الكلورية فلورية، ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، ومركبات الكربون الهيدرو بروموية فلورية

(٧) مقرر المجلس بشأن مجموعة الحد الأدنى من البيانات في تقييم المواد الكيميائية قبل تسويقها، ١٩٨٢ [C(82)196/Final].

والهالونات). وبالتالي، يتوقع من الطرف في اتفاقية روتردام أن يقدم إخطارات بموجب المادة ٥ بعد تنفيذه للضوابط المفروضة على هذه المواد الكيميائية. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قدمت سبعة أطراف ١٦ إخطاراً بشأن سبعة مواد مستنفدة للأوزون؛

(ب) يجري حالياً وضع تدابير رقابية وتنفيذ في إطار اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، بغية إنهاء أو تقييد إنتاج واستخدام عدة مواد كيميائية صناعية ومبيدات آفات. وقد أُدرجت العديد من الملوثات العضوية الثابتة لدى دخول اتفاقية استكهولم حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤، ثم أُدرجت أيضاً في المرفق الثالث لاتفاقية روتردام. بيد أنه تجري حالياً إضافة ملوثات عضوية ثابتة جديدة إلى اتفاقية استكهولم، وستقوم الأطراف بحظرها و/أو تقييدها بشدة. ويتيح ذلك الفرصة للأطراف في كلتي الاتفاقيتين لضمان تنسيق تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيتين عن طريق تقديم الإخطارات، حسب الاقتضاء، بموجب المادة ٥ من اتفاقية روتردام عندما تنفذ الأطراف تدابير الرقابة الوطنية للملوثات العضوية الثابتة الجديدة؛

(ج) ويتوقع من الطرف في اتفاقية روتردام أن يقدم إخطاراً بموجب المادة ٥ بشأن أي إجراء رقابي يتخذ في إطار برنامجه التنظيمي للمواد الكيميائية الصناعية ويمنع إدخال مادة كيميائية في التجارة من شأنها إن تم إدخالها أن تشكل مخاطر على الصحة أو البيئة. ومنذ أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠٠٤، قُدم إخطار واحد نتيجة لاتخاذ إجراء رقابي بشأن مادة كيميائية صناعية جديدة واحدة؛^(٨)

(د) قد لا يؤدي اتخاذ قرار بتقييد استخدام أو استخدامات مادة كيميائية صناعية جديدة إلى الحاجة إلى تقديم إخطار بموجب المادة ٥، لأن الإجراءات التنظيمية كان في الواقع يقضي ببدء استخدام المادة الكيميائية ولا يتسبب في الحد من استخدامها السابق؛

(هـ) يتوقع من الطرف في اتفاقية روتردام أن يقدم إخطاراً بموجب المادة ٥ بشأن اتخاذ إجراء رقابي في إطار برنامجه القائم بشأن المواد الكيميائية الموجودة، يقضي بحظر استخدام مادة كيميائية قائمة أو تقييده بشدة بغية الحد من المخاطر التي تشكلها المادة على الصحة أو البيئة؛

(و) بما أن بعض المواد الكيميائية الصناعية القائمة لها استخدامات عديدة، فإن تنفيذ أحد الضوابط على أحد استخدامات هذه المادة الكيميائية (مثلاً فرض حظر على جميع الاستخدامات الاستهلاكية) قد لا يؤدي إلى وجوب تقديم إخطار بموجب المادة ٥ إذا لم يكن تخفيض كمية المادة الكيميائية المستخدمة كبيراً بما يكفي لاستيفاء ما ورد في تعريف "المادة الكيميائية المقيدة بشدة" الوارد في المادة ٢ من الاتفاقية، لأن استخدامها غير الخاضعة للمراقبة تنطوي على كميات كبيرة منها؛

(ز) وبصورة عامة، وحيث أن الأطراف من البلدان المتقدمة تمتلك بنى تحتية تنظيمية جيدة للمواد الكيميائية الصناعية الجديدة والقائمة، فمن المتوقع أن تقدم إخطارات بشأن الإجراءات التنظيمية النهائية تستوفي جميع متطلبات الاتفاقية (المادة ٥ والمرفق الأول).

(٨) نشرة إجراء الموافقة المسبقة عن علم رقم ٢٨ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨): NCC ether [رقم التسجيل في دائرة المستخلصات الكيميائية ٩٤٠٩٧-٨٨-٨]، مقدم من كندا.